الصراع على السلطة بين عبد الناصر ومحمد نجيب ١٩٥٣ - ١٩٥٤(*)

د / نبيل السيد الطوخى
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المساعد
بآداب المنيا

مركز البحوث
والدراسات التاريخية

كان للتأييد الساحق الذى منحه الشعب للواء محمد نجيب[١]، أكبر الأثر في جعله يصدق أنه زعيم الثورة الفعلى بينما كان عبد الناصر[٢] ورفاقه يتصرفون على إنه واجهة للثورة، وسرعان ما أخذت تتباين وجهات النظر بين نجيب ورفاقه حول كثير من الأمور منها الإجراءات التى اتخذها ضباط القيادة لمحاسبة السياسيين القدامى وتشكيل محكمة الثورة،ولما أحس عبد الناصر ورفاقه أن محمد نجيب يشكل عقبة في طريقهم انتهزوا فرصة إلغاء نظام الملكية وإعلان الجمهورية[٣] لإبعاده عن قيادة القوات المسلحة وأصدروا قراراً بتعيين الصاغ (الرائد) عبد الحكيم عامر قائدا عاماً، وترقيته أربع رتب مرة واحدة ليصل إلى رتبة اللواء، وقد اعترض محمد نجيب على هذه القرارات، كما اعترض على إعلان النظام الجمهوري دون استفتاء شعبى عام، وكان واضحاً أن نجيب في معارضته إنما يصدر عن خوف من أن يصبح أقل قوة بعد إبعاده عن الجيش[٤] ولم يخف ذلك في مذكراته إذ يقول "لم يغرنى ما عرضوه من تعييني رئيساً للجمهورية، وعبد الحكيم عامر قائداً عاماً للقوات المسلحة.. فقد كنت أوثر أن يظل عامر في موقعه مديراً لمكتبى لشؤون القوات المسلحة..

(*) مجلة "وقائع تاريخية" عدد يوليو ٢٠١٩، الجزء الثانى.

وأشهد أنى قبلت تحت ضغط وإلحاح استمر ثلاثة أسابيع بعد أن فكرت كثيراً في الاستقالة.. واعترف الآن أن هذا كان خطئى الكبير الذى وقعت فيه، فقد شعرت بعد قليل أننى أصبحت في مركز أقل قوة بعد أن تركت قيادة الجيش"[٥].

كان من الطبيعى أن تتحول العلاقة بين عبد الناصر ومحمد نجيب إلى صراع مكشوف على السلطة أساسه أن عبد الناصر يمثل القوة الحقيقية التي ينتمي إليها بحكم السن أعضاء مجلس الثورة والضباط الأحرار، بينما محمد نجيب يمثل قوة شكلية احتاجها الضباط الشبان في بداية حركتهم لكسب تأييد الآخرين[٦].

وبينما كان عبد الناصر يحرك الأمور من وراء الكواليس كان نجيب بحكم رئاسته يجول في البلاد وتستقبله الجماهير إستقبال الأبطال، وأصبح نجيب بطل الثورة في أعين الشعب، وكانت الصحف والإذاعة تبرز نشاطه وخطبه تمشياً مع مجريات الأمور [٧]

وكان نجيب منذ البداية قد أعد نفسه ليستمر حاكماً، ولم يكن نجيب وحده صاحب الطموح غير المحدود، فقد كان هناك أيضاً جمال عبد الناصر، لكن جمال كان أكثر ذكاء، فكان يربط طموحاته بطموحات مجلس قيادة الثورة، وإذا كان نجيب يعلم علماً يقينا أن جمال لن يسمح له بالإحتفاظ بكل السلطة في يديه، فقد حاول أن يبحث عن مصدر للقوة يتحصن به ضد سلطة "مجلس قيادة الثورة" فلجأ إلى الجماهير، فأكثر من جولاته الجماهيرية وتحدث إليهم بلهجة خالية من الترفع، وقد أكسبه ذلك جماهيرية واسعة كانت تثير القلق لدى جمال عبد الناصر، كما كان نجيب يمتلك نفوذاً وسط السودانيين في فترة كانت مصر تتطلع فيها لقبول السودان لمبدأ الوحدة معها[٨].

لكن كل هذه الأوراق التى امتلكها محمد نجيب كانت أضعف بكثير من أوراق مجلس قيادة الثورة، ومن الأغلبية في المجلس التى كانت دائماً إلى

جانب جمال عبد الناصر الذى استطاع أن يستقطب إلى صفه أعضاء المجلس، بينما واصل نجيب –ومن منطلق شخصى– التصادم مع أعضاء المجلس واحدًا تلو الآخر، فقد اصطدم بصلاح سالم وأنور السادات، بل حاول الوقيعة بين خالد محيي الدين وبين جمال عبد الناصر عندما قال وعلى حد قول خالد محيي الدين "إن ضابطاً نقل إليه تذمر خالد وثروت من محاولة جمال للاستحواذ على النفوذ"[٩].

وبدأ الخلاف بين عبد الناصر ومحمد نجيب يأخذ شكلاً علنياً بعد أن كان الخلاف مستتراً، ومن ذلك مهاجمة عبد الناصر لنجيب في مؤتمر جماهيري بالإسكندرية يوم ٢٩ نوفمبر ١٩٥٣م –وفي حضور محمد نجيب– وطلب جمال في كلمته من المستمعين إليه ألا يسمحوا لأي منافق أو مخادع أن يخدعهم أو يغشهم ولم يكن يقصد بهذه الكلمات التي وجهها إليهم إلا محمد نجيب نفسه، وتكلم من بعده –في نفس المؤتمر– صلاح سالم والشيخ أحمد حسن الباقورى وزير الأوقاف، وقد تناولا في كلمتيهما هذا المعنى، وهذا الاتجاه الذي أشار إليه جمال أيضًا، وأحس نجيب أن الهجوم موجه إليه وشعر بغيظ شديد[١٠]، وكان هذا من ضمن بداية الصراع الخفي بين نجيب وعبد الناصر، وبعد أن كان الخلاف مستتراً أصبح بعد هذه الكلمات ونشرها وإذاعتها يأخذ شكل العلانية، بل وأصبح موضع تعليق الكثيرين من أفراد الشعب.

ولقد حدث نفس الشيء أيضاً في يوم ٣ ديسمبر ١٩٥٣م عندما حضر محمد نجيب وجمال عبد الناصر حفلة تخرج دفعة من الحرس الوطني[١١] بجامعة القاهرة، وفي الوقت نفسه بدأ جمال يوثق علاقاته برجال الصحافة ليسد على نجيب منافذ الإعلام، وطلب جمال منهم تلميحاً ثم صراحة ألا ينشروا الكثير من الأخبار عن محمد نجيب، وبدأ الحصار الإعلامي على نجيب، وكان الإعلام والخطب هى كل ما يملكه نجيب، وكل ما يحاول أن يوطد به نفوذه، فبدأ يشعر بحلقات الحصار تضيق حوله[١٢].

وعمل جمال عبد الناصر على عزل نجيب في مجلس قيادة الثورة، فكان عبد الناصر يجتمع قبل الجلسة مع أعضاء المجلس وحدهم دون محمد نجيب ليتفقوا على القرارات، وعند الإجتماع الرسمي مع نجيب كان يفاجأ بتكتل المجلس ضد آرائه [١٣]، ووصلت الخلافات غايتها عندما اتخذ المجلس قراراً بإعطاء صلاحيات سلطة المجلس إلى جمال عبد الناصر في حالة عدم انعقاده، ولا شك في أن ذلك شجع جمال على الاستمرار بعد ذلك في محاولة تركيز السلطة في يده قدر استطاعته[١٤].

وعندما أعلن محمد نجيب رغبته في حضور الاحتفال بذكرى وفاة حسن البنا في ١٢ فبراير ١٩٥٤م، غضب عبد الناصر غضباً شديداً، فلم يكن يريد أن يذهب مع نجيب[١٥]، وإذا امتنع عن الذهاب وذهب نجيب وحده تأكدت المعلومات الخاطئة التي كان يرددها نجيب والتي يؤكد فيها أنه كان ضد قرار حل جماعة الأخوان[١٦]، ولذلك أرسل جمال إلى نجيب يهدده ويطلب إليه عدم الذهاب إلى الاحتفال، ويذكر خالد محيي الدين "وأعود لأكرر عبارة، يهدده فقد وجه إليه جمال ما يشبه الإنذار بألا يذهب، ولم يذهب نجيب، وذهب جمال، وتحدث في الاحتفال، وعاد ليجتمع بنا"[١٧].

استقالة محمد نجيب

وفي يوم ٢١ فبراير سنة ١٩٥٤م ذهب محمد نجيب إلى مبنى قيادة الثورة بالجزيرة لحضور الاجتماع، وكان من المعتاد أن يحضر جميع أعضاء مجلس القيادة إلى حجرة محمد نجيب قبل انعقاد الجلسة ويتوجهوا جميعاً إلى قاعة الجلسة، ولكنهم اجتمعوا في غرفة جمال عبد الناصر بمبنى قيادة الثورة، وتركوا محمد نجيب حوالي ساعة ونصف دون أن يصعدوا إليه بمكتبه حتى يبدأ الاجتماع، ولما طال انتظار محمد نجيب بعث إليهم ياوره (سكرتيره العسكرى) إسماعيل فريد مستفسراً عما إذا كانوا سيصعدون إليه أم أن هناك ما يشغلهم فثار عليه جمال سالم وعنفه بألفاظ حادة، وأحس نجيب بالإهانة،

وغادر مبنى المجلس، وأخيراً قرر مجلس الثورة حسم الموقف بإسلوب مخفف تحاشياً من ردود فعل تنحية نجيب وهو في قمة شعبيته، فأرسل مجلس قيادة الثورة وفدا منهم إلى محمد نجيب لإقناعه بمنصب رئيس الجمهورية فقط على أن يتولى عبد الناصر رئاسة مجلس الوزراء، ورفض نجيب ذلك وقدم استقالته في ٢٣ فبراير فبراير سنة ١٩٥٤م إلى مجلس قيادة الثورة[١٨]، واجتمع مجلس قيادة الثورة للنظر في أمر الاستقالة، واستقرالرأي على قبولها، وقرر مجلس قيادة الثورة في ٢٥ فبراير سنة ١٩٥٤م بالإجماع ما يلي:

أولاً : قبول الاستقالة المقدمة من اللواء أركان حرب محمد نجيب من جميع الوظائف التي يشغلها.

ثانياً :يستمر مجلس قيادة الثورة بقيادة البكباشى (المقدم) أركان حرب جمال عبد الناصر في تولى كافة سلطاته الحالية إلى أن تحقق الثورة أهم أهدافها وهو إجلاء المستعمر من أرض الوطن.

ثالثاً : تعيين البكباشى أركان حرب جمال عبد الناصر رئيساً لمجلس الوزراء[١٩].

عودة محمد نجيب

وقد واصل مجلس قيادة الثورة اجتماعه بعد إصدار هذا البيان وظل منصب رئيس الجمهورية شاغراً، وعلى الرغم مما أعلنه صلاح سالم (وزيرالإرشاد القومى) من أن محمد نجيب يود أن تكون له كل السلطات المطلقة[٢٠] المستبدة، وهو ما يتعارض مع أهداف الثورة، إلا إن هذه المبررات لم يتقبلها الشارع المصري الذي كان يشعر للوهلة الأولى بأن نجيب قد هزمه العسكريون وأجبروه على الاستقالة لكى ينفردوا بالحكم، وخرجت الجماهير تعلن تأييدها لمحمد نجيب، وتوالت ردود الأفعال صاخبة وغاضبة وقلقة، لكن أخطر ما جرى كان داخل سلاح الفرسان الذي صمم ضباطه على عودة نجيب وعودة الحياة النيابية[٢١]. ويدل ذلك على حدوث شرخ كبير في الجيش المصري حينئذ،

إذ لم يقتصر الأمر على مساندة ضابط الفرسان لمحمد نجيب، بل انحاز أيضاً إلى نجيب ضباط الجيش في الإسكندرية[٢٢]، وبدأت سلسلة من ردود الفعل في مختلف المواقع داخل الجيش وفي الشارع في القاهرة والأقاليم[٢٣]. ومن ناحية أخرى فقد تحرك طلاب الجامعة لصالح نجيب، ويذكر أحد المعاصرين أنه وزملاءه من طلاب جامعة القاهرة قاموا بالاعتصام في القاعة الكبرى بجامعة القاهرة احتجاجا على تنحية محمد نجيب من رئاسة الجمهورية؛ بسبب خلافه مع بقية الضباط[٢٤]، وخرج الناس المتعاطفون مع نجيب يهتفون: محمد نجيب أو الثورة [٢٥] إلى السجن يا جمال، إلى السجن يا صلاح [٢٦].

ونظراً لما أحدثته استقالة محمد نجيب من تأثير في الرأى العام، ورغبة من قيادة الثورة في احتواء الأزمة ولو بصفة مؤقتة، وحفاظاً على وحدة الأمة أعلن مجلس قيادة الثورة في ٢٧ فبراير سنة ١٩٥٤م عودة اللواء أركان حرب محمد نجيب رئيساً للجمهورية بعد إن تم الاتفاق معه بخصوص ذلك[٢٧].

وهكذا يمكن القول أن أزمة فبراير ١٩٥٤م إنتهت بانتصار اللواء محمد نجيب وعودته مظفراً، ومع ذلك يجب ملاحظة أن انتصاره وإن كان حقاً قد جاء ساحقاً، إلا إن هزيمة عبد الناصر ومجلس قيادة الثورة لم تكن مميتة[٢٨].

أزمة مارس ١٩٥٤م :

ومن الواضح أن عبد الناصر قد اضطر إلى التظاهر بالتراجع عن قرارات عزل محمد نجيب في الوقت الذي راح يعيد فيه تجميع القوات المؤيدة له داخل الجيش وإجراء مناورة اشتهرت بأزمة مارس ١٩٥٤م. وهكذا يمكن القول أن عودة محمد نجيب لم تكن نهاية للتوتر بل كانت بداية لجولة أخرى من الصراع والضرب تحت الحزام بين الطرفين، ففي اليوم التالي لعودته (٢٨ فبراير) تدفقت المظاهرات إلى قصر عابدين من جامعة القاهرة تردد هتافات عدائية ضد الثورة تزعمها الإخوان المسلمون واصطدمت بالبوليس، وخرج نجيب إلى الشرفة واستدعى عبد القادر عودة من زعماء الإخوان المسلمين إلى الشرفة بجواره لتهدئة المتظاهرين[٢٩]، وبالرغم من أن محمد نجيب قد عاد إلى رئاسة

الجمهورية، ولكن بدون سلطات أي رئيس لجمهورية برلمانية حسبما نص قرار مجلس قيادة الثورة الصادر في ٢٧ فبراير سنة ١٩٥٤م[٣٠]، فإن محمد نجيب لم يلتزم بتحديد اختصاصاته وبدأ في أول يوم بعد إعادته بأن وعد الجماهير بإعادة الحياة النيابية وإقامة المجلس الاستشاري والإفراج عن المعتقلين[٣١]، وبالتالى يمكن القول أن عودة محمد نجيب لم تكن استقرار للوضع، ولكنها كانت فرصة لالتقاط الأنفاس للتناطح من جديد[٣٢].

قرارات ٥ مارس ١٩٥٤ م

وعلى ضوء التطورات المفاجئة التي لم تكن في الحسبان أدرك عبد الناصر بحسه الجماهيري أنه لا بد من إعادة تقدير الموقف من زاوية أخرى، واتجه تفكيره إلى خط متطور يتلاءم مع إرادة الشعب وهو مزج استمرار الثورة في العمل السياسي وفي تحمل المسئولية مع عودة الديمقراطية[٣٣]، وفي ٦ مارس سنة ١٩٥٤م أعلن جمال عبد الناصر رئيس مجلس الوزراء أن مجلس قيادة الثورة قرر بجلسة ٥ مارس سنة ١٩٥٤م إتخاذ الإجراءات فوراً لعقد جمعية تأسيسية تنتخب بطريق الاقتراع العام المباشر على أن تجتمع في خلال شهر يوليه سنة ١٩٥٤م ويكون لها مهمتان:

١- مناقشة مشروع الدستور الجديد وإقراره.

٢- القيام بمهمة البرلمان إلى الوقت الذي يتم فيه البرلمان الجديد وفقاً لأحكام الدستور الذى ستقره الجمعية التأسيسية.

وحتى تجرى الانتخابات للجمعية التأسيسية في جو تسوده الحرية التامة قرر مجلس قيادة الثورة أن تلغى الأحكام العرفية قبل إجراء الانتخابات للجمعية التأسيسية بشهر، وقرر المجلس أيضاً إلغاء الرقابة على الصحافة والنشر ابتداء من ٦ مارس ١٩٥٤م فيما عدا الشئون الخاصة بالدفاع الوطنى[٣٤].

وجاءت هذه القرارات مفاجأة لأنصار الثورة وخصومها على السواء،

ولكن ما الذي دفع مجلس قيادة الثورة إلى اتخاذ هذه القرارات؟

يرى بعض المعاصرين أن أحداث الأيام الأخيرة قد أصابت أعضاء مجلس الثورة بالفزع، فنجيب عاد منتصراً، ومظاهرات الجماهير الصاخبة المؤيدة له زادته تشبثا بالسلطة والرغبة في الاستحواذ على كل السلطات، وجزء مهم من الجيش ضدهم، وشعروا أن الأمور بحاجة إلى نظرة متأنية[٣٥]، خصوصاً بعد انقسام القوات المسلحة إلى فريقين، أحدهما يؤيد محمد نجيب، والآخر يشايع جمال وزملاءه، وتأزم الأمور بين الفريقين تأزما شديداً حتى حمل كل منهما السلاح وخيف من وقوع حرب أهلية، فلم يكن ثمة من حل سوى تسليم السلطة في أقرب وقت إلى ممثلى الشعب وخروج الجيش من ميدان السياسة[٣٦]، وصرح جمال عبد الناصر للصحفيين أن قرارات ٥ مارس اتخذها مجلس قيادة الثورة من أجل مصلحة الوطن العليا[٣٧].

وبعد إعلان القرارات انفتح باب الهجوم على الضباط الأحرار وخاصة بعد إلغاء الرقابة على الصحف في ٦ مارس مرددة كلام محمد نجيب، وكان قد خطب في نادى الضباط في ٤ مارس مطالباً ضباط الجيش بترك السياسة للمدنيين[٣٨].

وظل محمد نجيب يحاول أن ينتزع مكاسب شخصية تضيف إلى سلطاته سلطات جديدة، وكان له طلبات تتمثل في:

١- أن يكون له حق الاعتراض على أي قرار يصدره مجلس الوزراء.

٢- أن يكون له حق التعيين أو الاعتراض على تعيين قادة الكتائب والألوية وما يماثلها في الجيش، وأن يكون له حق زيارة وحدات الجيش وفي أي وقت يشاء.

٣- أن يكون لرئيس الجمهورية كل سلطات رئيس الجمهورية البرلمانية في حالة عدم وجود برلمان.

٤- أن يجرى إستفتاء شعبي على النظام الجمهوري قبل إقرار الدستور الجديد.

٥- أن ينتخب الشعب رئيس الجمهورية قبل إقرار الدستور أيضاً بالانتخاب العام المباشر.

٦- أن يعود الضباط إلى صفوف الجيش[٣٩].

وواضح من هذه الطلبات التي طلبها محمد نجيب حرصه الشديد على منصبه، ومحاولته استثمار المظاهرات التي خرجت مؤيدة له إلى أقصى حد، بل وإلى المدى الذي يدمر كل شيء، وتحدث جمال عبد الناصر معلقا على طلبات نجيب قائلاً:

" في هذه الحالة يكون من الصعب علينا تنفيذ قرارات ٥ مارس، ذلك أنه في حالة موافقتنا على هذه المطالب فإن نجيب سوف يتقدم بمطالب جديدة"[٤٠]، وكان خالد محيي الدين من أشد المعارضين لهذه المطالب، مؤكداً أنه ضد أن يستحوذ محمد نجيب على كل هذ السلطات[٤١].

وعرض الأمر في الاجتماع المشترك بين مجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء في ٨ مارس١٩٥٤م، وبعد مداولات مرهقة وشاقة طلب محمد نجيب أن يعود رئيسًا للوزراء[٤٢]، ورئيس مجلس قيادة الثورة بالإضافة إلى رئاسته للجمهورية، ووافق مجلس قيادة الثورة في ٨ مارس ١٩٥٤م على تعيين اللواء محمد نجيب رئيساً لمجلس قيادة الثورة ورئيساً لمجلس الوزراء، بعد أن تنحى جمال عبد الناصر من رئاسة الوزراء وعاد نائباً لرئيس مجلس قيادة الثورة[٤٣].

قرارات ٢٥ مارس ١٩٥٤ م

واعتبرت القوى المعادية للثورة أن هذا القرار بمثابة الإستسلام من مجلس قيادة الثورة إلى مطالب ونداءات محمد نجيب بعودة الحياة النيابية وعودة الضابط إلى الثكنات، وقامت القوى المعادية للثورة علناً وصراحة برفع

شعارات عودة الجيش إلى الثكنات وإعادة الحياة النيابية وتأليف وزارة مدنية مكان وزارة الثورة وانتشرت حملات التشكيك في نوايا الثورة[٤٤]، بل وقامت بعض الصحف وخصوصاً صحيفة المصري بمهاجمة ضباط الثورة وضباط الجيش عموماً ووجهت لهم اتهامات قاسية تتعلق بالتصرفات الشخصية والذمة المالية، واتهمتهم باستغلال النفوذ بدون أي سند مما أثار غضب الجيش وزادهم ارتباطا بعبد الناصر وخصوصًا بعد أن اتضح لهم تعاون محمد نجيب مع الأحزاب وغيرهما مما زاد أيضاً من ترابط أعضاء مجلس قيادة الثورة بعضهم البعض[٤٥].

وإنهالت قرارات من نقابة المحامين ومؤتمرات الطلبة تدين تصرفات ضباط الجيش وتندد بها، مما آثار مخاوف أعضاء مجلس الثورة من المستقبل، وربما آثار حفيظة ضباط الجيش ضد قرارات ٥ مارس، وضد الديمقراطية أصلاً التي جلبت لهم أولى بداياتها شتائم وإهانات لم يكونوا يتوقعونها[٤٦].

وتصرف عبد الناصر بسرعة، فكان وراء انفجار أربع قنابل في أنحاء متفرقة من القاهرة (١٩ مارس) حتى يضطرب الموقف من جديد ولا يشعر الناس بالأمان مع تنفيذ قرارات ٥ مارس[٤٧]، وأصبح استمرار الحالة على ما هى عليه ضربا من المستحيل، وكان لا بد من شيء ينهى فترة القلق والتوتر وعدم الاستقرار.

وفي يوم ٢٥ مارس سنة ١٩٥٤م أصدر مجلس قيادة الثورة وبعد عدة تدبيرات ومقابلات سابقة بين الكواليس وخارج الاجتماع، قرارات فيها الكثير من التظاهر بالتنازلات للقوى المعادية للثورة وهى كالتالي:

١- السماح بقيام الأحزاب.

٢- لا يؤلف مجلس قيادة الثورة حزباً.

٣- لا حرمان من الحقوق السياسية حتى لا تؤثر على حرية الانتخابات.

٤- تنتخب الجمعية التأسيسية انتخابا حراً مباشراً ويكون لها السيادة الكاملة والسلطة الكاملة ويكون لها سلطة البرلمان كاملة وتكون الانتخابات حرة.

٥- حل مجلس قيادة الثورة يوم ٢٤ يوليو سنة ١٩٥٤ باعتبار أن الثورة قد انتهت وتسليم البلاد لممثلي الأمة الشرعيين.

٦- تنتخب الجمعية التأسيسية رئيس الجمهورية بمجرد انعقادها(٤٨).

وكان معنى هذه القرارات بوضوح كامل أنها إذا نفذت تماماً تكون تصفية للثورة ولمجلس الثورة. وعقب صدور قرارات ٢٥ مارس سارعت جميع القوى المضادة للثورة من أحزاب وجماعات وهيئات بالعودة إلى النشاط الحزبي ونادوا جميعاً بضرورة عودة مجلس قيادة الثورة وجميع الضباط إلى الثكنات وتشكيل وزارة مدنية وعودة الحياة النيابية بأسرع ما يمكن وتعجلوا الأمور بالإفصاح عن تنمرهم برجال الثورة إذا ما عادت الأمور إلى أيديهم كسابق عهدهم في ظل الحكم الملكي وسلطات الاحتلال، واعتبروا بسذاجة أن قرارات ٢٥ مارس قد جددت الأمل لديهم في إمكان العودة للحكم(٤٩).

وفي الوقت نفسه كان عبد الناصر ومعه الغالبية العظمى من أعضاء مجلس قيادة الثورة بل والغالبية العظمى من ضباط الجيش يؤمنون بأن الثورة لابد وأن تستمر لتحقيق هدفها وخصوصاً وأنها في هذا الوقت المبكر لم تكن قد حققت شيئاً يذكر، ولذا بدأ عبد الناصر يناور لكى يتجاوز الأحداث التى تمخضت عنها أزمة الصراع مع نجيب والقوى الداخلية والخارجية المعادية للثورة(٥٠).

وما أن أعلنت القرارات حتى بدأ الإفراج عن المعتقلين، وكان أول المفرج عنهم حسن الهضيبى المرشد العام للإخوان الذي توجه جمال عبد الناصر لزيارته بمنزلة في منتصف الليل فور الإفراج عنه يوم ٢٥ مارس، وقد كان هذا الاجتماع حاسماً في تغيير موقف الإخوان المسلمين(٥١).

ويعلق اللواء محمد نجيب على ذلك قائلاً: "وضح لى تماماً أن جمال عبد الناصر قد اختار في هذه المرحلة أن يمضى في طريق الإخوان المسلمين، وأنه اشترى صمتهم بإعادة جماعتهم.. وقد أغراهم ذلك على التهاون كفرصة انتهازية للقضاء تماماً على فكرة عودة الأحزاب والحياة البرلمانية، ثم الانفراد بالسلطة بعد ذلك"(٥٢).

ولهذا لم يكن غريبًا أن يصدر تصريح للإخوان صباح يوم ٢٧ مارس يقول: "فيما يختص بعودة الأحزاب السياسية أملنا ألا يعود الفساد أدراجه مرة أخرى فإننا لن نسكت على هذا الفساد بل نؤيد بقوة حرية الشعب كاملة ولن نطلب تأليف أحزاب سياسية لسبب بسيط هو أننا ندعو المصريين جميعا لأن يسيروا وراءنا ويقتفوا أثرنا فى قضية الإسلام"(٥٣).

وجدير بالذكر أن اللواء محمد نجيب لم يكن يتصور وقوع اتفاق بين الإخوان وعبد الناصر، وبمعنى آخر لم يتصور إنقلاب الإخوان على موقفهم فى أقل من شهر واحد(٥٤).

ويرى البعض أن شراء عبد الناصر صمت الإخوان المسلمين فى تلك اللحظات الحرجة من تاريخ مصر، يعتبر من أبرع الضربات التى وجهها فى حياته السياسية. فمن المحقق أن تكرار مظاهرات ٢٧، ٢٨ فبراير فى ذلك الحين، كان فيه القضاء المبرم على عبد الناصر وعلى الثورة كلها، وصحيح أن الاتفاق لم يتجاوز الوقوف موقفًا سلبيًا فى الصراع. ولكن هذا الموقف السلبى كان يساوى تماما تسديد الاخوان المسلمين الحراب إلى صدر محمد نجيب وصدر الحياة الليبرالية فى مصر(٥٥).

وبدأ عبد الناصر يناور لكى يتجاوز الأحداث التى تمخضت عنها أزمة الصراع مع نجيب والقوى الداخلية المعادية للثورة، وكان يعتمد على القوات المسلحة لحسم النزاع الدائر(٥٦)، فنراه يجتمع مع الضباط الأحرار الذين يتولون قيادة وحدات الجيش واتفقوا على ضرورة استمرار مجلس الثورة وانهاء وضع

محمد نجيب، وفى الوقت نفسه كان محمد نجيب يحاول تحريك القوى التى فى يده مرتكزًا أساسًا على رجال الأحزاب السابقة- وكان رسوله إليها سكرتيره محمد رياض - وبعض الضباط الذين سبق إبعادهم عن الجيش وبينهم يوسف صديق وأحمد شوقى وبعض ضباط سلاح الفرسان الذين سبق إجهاض حركتهم وكانوا يعملون على التخلص من الثورة وانفراد محمد نجيب بالسلطة والتعاون مع رجال الأحزاب السابقة(٥٧).

وقامت مظاهرات فى حى شبرا يوم ٢٦ مارس سنة ١٩٥٤، وكانت تضم عمالاً من منطقة شبرا الخيمة الصناعية واشترك فيها عناصر شيوعية من تنظيم طليعة العمال واستمرت طوال النهار وكانت تؤيد محمد نجيب، كما قامت مظاهرات -فى نفس اليوم- من عمال منطقة حلوان وكانت هى الأخرى مؤيدة لمحمد نجيب وتطالب بعودة الحياة النيابية(٥٨).

وعلى الجانب الآخر دعا أحمد طعيمة مسئول النقابات بهيئة التحرير إلى اجتماع فى هيئة التحرير (التنظيم السياسى للثورة)(٥٩) لاتحاد العمال العام ورؤساء النقابات العمالية، وبعد مناقشة أبعاد قرارات ٢٥ مارس سنة ١٩٥٤ إذا نُفِذَت بحذافيرها سيكون بمثابة تصفية للثورة، ونتيجة لذلك ستلحق الأضرار بمكاسب العمال وبخاصة لو عادت الأحزاب القديمة. وتم فى هذا الاجتماع الاتفاق على عمل اضراب واعتصام تأييدًا للثورة وأن يتولى اتحاد عمال النقل العام تزعم حركة الاضراب نظرًا لأنه يملك شرايين البلد وكان رئيسه صاوى أحمد صاوى(٦٠).

وبدأ الاعتصام فى تمام الساعة السابعة ونصف مساء يوم الجمعة ٢٦ مارس بمقر اتحاد نقابات عمال النقل المشترك بأرض شريف بالقاهرة بعدد من القادة النقابيين الذين قاموا بالاتصال ببقية القيادات العمالية لتشاركهم فى الاضراب والاعتصام، وبذلك دخلت الحركة فى دور التنفيذ الفعلى(٦١).

وطبقًا للتنسيق الذى جرى مع هيئة التحرير، أخذت دار الإذاعة المصرية

فى إذاعة قرارات النقابات بالإضراب حتى من قبل اتخاذها فعلاً! وقد تضمنت هذه القرارات نصًا شبه موحد، بأن المعتصمين من قادة الحركة العمالية قد قرروا الاضراب عن الطعام وعن العمل والاعتصام حتى تُجاب المطالب الآتية:

١- عدم السماح بقيام الأحزاب.

٢- استمرار مجلس قيادة الثورة فى مباشرة سلطاته حتى يتم جلاء المستعمر.

٣- عدم الدخول فى معارك انتخابية.

٤- قيام هيئة تمثل جميع النقابات والاتحادات والجمعيات إلى جانب مجلس قيادة الثورة وتكون بمثابة جمعية وطنية تعرض عليها القرارات التى يرغب المجلس فى إصدارها[٦٢].

ونجح الاضراب[٦٣]، وتوقفت جميع وسائل المواصلات فى مصر، وهذا النجاح لم يكن ليتحقق لولا ما تم مسبقا من تنسيق هيئة التحرير، بل ووصل الأمر إلى أن جمال عبد الناصر قد قام بإعطاء الصاوى محمد الصاوى رئيس نقابة عمال النقل بالقاهرة مبلغ أربعة آلاف جنيه تشجيعًا له ليدفع عمال النقل إلى الاضراب[٦٤]، وإذا كان عبد الناصر قد رتب الأمر، وحشد المظاهرات، ثم حشد بعد ذلك بعض قطاعات العمال ودفعهم للاضراب وخاصة عمال النقل العام، فإن هذه الترتيبات ما كان لها أن تنجح لو لم تجد صدى لها وسط الجماهير[٦٥]، وفى الوقت نفسه فإن عبد الناصر نجح فى الإيحاء للجماهير بأن الثورة قد انتهت وعليهم أن يتحركوا دفاعا عن مصالحهم، وهى عملية تكتكية لم تكن خافية على أحد[٦٦]، وتحرك الضباط الأحرار وسيطروا على الموقف داخل الجيش وجذبوا إليهم أغلب الضباط، وقد اجتمع هؤلاء يوم ٢٧ مارس (اليوم التالى لإضراب العمال) واتخذوا قرارات بإلغاء قرارات ٥ ،٢٥ مارس وبالاعتصام فى ثكناتهم إلى أن تُلغى هذه القرارات، وحمّلوا مجلس قيادة الثورة مسئولية ما يقع من حوادث إذا لم تَجب مطالبهم[٦٧]، أما الضباط الموالون

لمحمد نجيب وللثورة المضادة وكان أغلبهم من سلاح الفرسان فتم اعتقالهم ومحاكمتهم أمام محكمة عسكرية وحُكِمَ عليهم بالسجن[٦٨].

العدول عن قرارات ٥ ،٢٥ مارس سنة ١٩٥٤

إزاء ما تجلى من شعور المواطنين من مختلف الطبقات والهيئات من حرص على استمرار الثورة فى طريقها حتى تحقق البلاد أهدافها، انعقد مجلس قيادة الثورة يوم ٢٩ مارس ١٩٥٤ واتخذ القرارات الآتية:

أولاً: إرجاء تنفيذ القرارات التى صدرت فى ٥ ،٢٥ مارس سنة ١٩٥٤ حتى نهاية فترة الانتقال.

ثانيًا: تشكيل مجلس وطنى إستشارى يُراعى فيه تمثيل الطوائف والهيئات والمناطق المختلفة[٦٩]، وانتهى الاضراب العام فى تمام الساعة الخامسة من صباح يوم ٣٠ مارس سنة ١٩٥٤.

انتصار عبد الناصر على محمد نجيب

وانتهى الأمر بانتصار جمال عبد الناصر ومجلس الثورة معه على محمد نجيب ومن التف حوله من القوى السياسية فى هذه الجولة، وكانت هى الجولة الأخيرة فى الصراع[٧٠]، واستطاع جمال عبد الناصر أن يقود الصراع مع محمد نجيب بمهارة كبيرة بعد أن نجحت وسائل الإعلام أن تُظهر محمد نجيب وكأنه يلعب لصالح القوى القديمة التى قامت الثورة للقضاء عليها[٧١].

وشعر محمد نجيب أن نفوذه قد تقلص تمامًا، لذا فقد قبل أن يتخلى عن رئاسة مجلس الوزراء، ويقتصر على رئاسة الجمهورية ومجلس قيادة الثورة، وأصدر مجلس قيادة الثورة فى ١٧ أبريل سنة ١٩٥٤ قرارًا بتشكيل وزارة جديدة برئاسة جمال عبد الناصر[٧٢]، وكانت تنحية محمد نجيب من رئاسة الوزراة

بمثابة تنحيته عن السلطة تمامًا، وبهذه الخطوة التى اتخذها مجلس قيادة الثورة انتهت فى الواقع المرحلة الأخيرة من مراحل الصراع على السلطة بينه وبين عبد الناصر، ففى الوقت الذى تجمعت فيه كل خيوط السلطة فى يد عبد الناصر قبع محمد نجيب فى مكتبه بقصر عابدين دون أية سلطة أو نفوذ انتظارًا لمصيره المحتوم(٧٣).

وأخذ عبد الناصر يتابع الأمور حتى تستقر نهائيًا فى يده ولا تقوم لعناصر الثورة المضادة قومة أخرى، فنراه يقوم باعتقال مجموعة من الضباط بقيادة أحمد المصرى كانت تسعى لإحداث فتنة داخل الجيش، ويقدم المسئولين عن الفساد السياسى فى العهد الملكى للمحاكمة (٥ أبريل)، ويقرر حرمان الوزراء الذين تولوا وزارات من ٦ فبراير ١٩٤٢ إلى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ من مباشرة الحقوق السياسية، ويحل مجلس نقابة الصحفيين (١٥ أبريل ١٩٥٤)، وفى سبتمبر ١٩٥٤ يحاكم اليوزباشى مصطفى كمال صدقى ونحو ٢٠ متهمًا لتدبيرهم مؤامرة لقلب نظام الحكم(٧٤).

عزل محمد نجيب من رئاسة الجمهورية

وبعد انتهاء الصراع على السلطة مع محمد نجيب، عمل جمال عبد الناصر بعد ذلك على الحصول على ثقة الشعب فعجّل بالاتفاق مع الإنجليز بشأن قضية الجلاء التى أرادها اختبارًا حقيقيًا لمقدرته كقائد يود أن يحظى بثقة الشعب، لذا كانت المعركة الدبلوماسية بشأن اتفاقية الجلاء وسيلة ناجحة للاقتراب من الجماهير وهو ما كان يشعر به محمد نجيب، الذى لاحظ المفاوضون البريطانيون عدم رضائه عن الاتفاقية إلا أنه وتحت ضغط عبد الناصر قبل التوقيع عليها(٧٥).

لقد كانت اتفاقية الجلاء (١٩ أكتوبر ١٩٥٤) النقطة الفاصلة فى

العلاقات بين عبد الناصر ونجيب، ففى ٢٦ أكتوبر وبينما عبد الناصر يخطب فى الجماهير فى ميدان المنشية بالإسكندرية احتفالا بتوقيع إتفاقية الجلاء قام محمود عبد اللطيف أحد أعضاء جماعة الإخوان المسلمين بإطلاق الرصاص على عبد الناصر، واعترف بأنه قام بجريمته باتفاق قادة الجماعة، وقد تم القبض على عدد كبير من الإخوان ومحاكمة قادتهم واعدام عدد منهم(٧٦). وأُشيع أن محمد نجيب ضالع فى تلك المؤامرة(٧٧)، بل وتؤكد السيدة تحية جمال عبد الناصر فى مذكراتها "لقد كان محمد نجيب هو الذى دبر المؤامرة لاغتيال جمال عبد الناصر"(٧٨)، وتشير الوثائق البريطانية إلى أن علاقة محمد نجيب بمسألة حادث المنشية أمر مشكوك فيه(٧٩).

وأخيرًا وفى ١٤ نوفمبر سنة ١٩٥٤ قرر مجلس قيادة الثورة إعفاء محمد نجيب من جميع المناصب التى كان يشغلها وأن يتولى مجلس الوزراء سلطات رئيس الجمهورية، كما صدر كذلك قرار بحرمانه من حقوقه السياسية لمدة عشر سنوات، وحُدِدَت إقامته بمنزل أُعد خصيصًا له خارج القاهرة(٨٠). ويبدو أن نهاية الرئيس محمد نجيب إنما تؤكد أن تاريخ الثورات لا تخضع الأحداث دائمًا فيها لمنطق محدد، وهكذا اختفى نجيب من الحياة العامة(٨١).

والحقيقة أن كثيرا من الكتابات قد وجهت نقدًا مريرًا لعبد الناصر بسبب موقفه من محمد نجيب وخصوصًا الطريقة التى أُقيل بها والمعاملة السيئة التى واكبت إقالته، ومن الثابت أن برامج الثورة وأهدافها راحت تهددها المخاطر بسبب علاقة نجيب بالقوى المناوئة للثورة(٨٢)، وهى مسألة لا يمكن الحكم عليها فى إطار أخلاقى لأنها قضية أساسية تتعلق بالثورة ومستقبلها، ولم يكن الصراع بين الديمقراطية والديكتاتورية كما راح يُروج له البعض، وإنما كان صراعًا حول مسيرة الثورة وأهدافها(٨٣).

الهوامش

(١) ولد محمد نجيب في ٢٠ فبراير سنة ١٩٠١ م لعائلة تنتمى أصلاً إلى قرية النحارية بمركز كفر الزيات، محافظة الغربية، والتحق بالمدرسة الحربية بالقاهرة سنة ١٩١٧، وبعد تخرجه عُين بالخرطوم، وفي سنة ١٩٢٢ نُقِل إلى الحرس الملكى بالقاهرة، وحصل على ليسانس الحقوق سنة ١٩٢٧م، وتدرج في الرتب العسكرية حتى رتبة الأميرالاى (عميد) سنة ١٩٤٨م،ورُقِىَ إلى رتبة اللواء سنة ١٩٥٠، وعين مديراً لسلاح الحدود سنة ١٩٥٠م، وأصبح مديراً لسلاح المشاة في ١٩٥١م، وبمجرد قيام الثورة في ٢٣ يوليو ١٩٥٢م تم تقديم محمد نجيب باعتباره قائدا للضباط الأحرار، وعُين قائداً عاماً للقوات المسلحة، وتولى رئاسة الوزارة في ٧ سبتمبر ١٩٥٢م، ورئيساً للجمهورية من ١٨ يونيو ١٩٥٣م حتى ١٤ نوفمبر ١٩٥٤م، لمزيد من التفاصيل انظر: محمد نجيب، مصير مصر، دار ديوان للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٩٥،ص ٢٥ وما بعدها؛ يونان لبيب رزق، تاريخ الوزارات المصرية ١٨٧٨م – ١٩٥٣م،الطبعة الثانية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٨م، ص ٥٣٠؛ رياض سامى، شاهد على عصر الرئيس محمد نجيب، إعداد محمد ثروت، الطبعة الأولى، المكتب المصرى الحديث، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ١٢٤ وما بعدها؛ جوان فوتشر كنج، معجم تاريخ مصر، ترجمة عنان على الشهاوى، مراجعة عاصم الدسوقى، الطبعة الأولى، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ٦٦٨ وما بعدها؛ آرثر جولد شميت"الابن" قاموس تراجم مصر الحديثة، ترجمة وتعليق عبد الوهاب بكر، الطبعة الأولى، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ص ٧٢٤– ٧٢٥.

(٢) ولد جمال عبد الناصر من أسرة تنتمي إلى قرية بنى مر في أسيوط، ولكن بسبب تنقلات الأب الذي كان موظفًا صغيرًا في مصلحة البريد، فقد ولد عبد الناصر في الإسكندرية، وأمضى فترة طفولته في قرية الخطاطبة بمحافظة البحيرة، وتلقى تعليمه بمدرسة النحاسين الإبتدائية بالقاهرة ثم مدرسة رأس التين الثانوية بالإسكندرية، ثم مدرسة النهضة الثانوية بحى الظاهر، وفي١٧ مارس ١٩٣٧م تم قبول جمال عبد الناصر طالبا فى مدرسة (كلية) الحربية وتخرج منها ملازم أول في أول يوليو ١٩٣٨م،لمزيد من التفاصيل أنظر:اجاريشيف،جمال عبد الناصر، ترجمة سامى عمارة، دار التقدم،موسكو،١٩٨٣، ص ٥ وما بعدها؛ بثينة عبد الرحمن التكريتى، جمال عبد الناصر نشأة وتطور الفكر الناصر، مركز دراسات الوحدة العربية،الطبعة الأولى،

بيروت، ٢٠٠٠، ص ٥٧ وما بعدها؛ فؤاد شاكر، حصاد القرن العشرين رجال صاغوا القرن، مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠١، ص ١٩ وما بعدها؛ جوان فوتشركنج، المرجع السابق، ص ٣٠٦ وما بعدها؛ آرثر جولد شميت، "الابن"، المرجع السابق، ص ٤٥٣ وما بعدها؛ هدى جمال عبد الناصر، ٦٠ عاماً على ثورة ٢٣ يوليو. جمال عبد الناصر الأوراق الخاصة، إعداد هدى جمال عبد الناصر، مكتبة الأسرة، الجزء الأول، جمال عبد الناصر طالباً وضابطاً، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٥،ص ١٩ وما بعدها.

(٣) في ١٨ يونيو ١٩٥٣ صدر إعلان دستورى من "مجلس قيادة الثورة" بإلغاء النظام الملكي وانهاء حكم أسرة محمد على، مع إلغاء الألقاب من أفراد هذه الأسرة، وإعلان الجمهورية، على أن يتولى اللواء "أركان حرب" محمد نجيب رياسة الجمهورية إلى جانب رئاسة الوزراء، لمزيد من التفاصيل انظر: عبد الرحمن الرافعي، ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ تاريخنا القومى في سبع سنوات ١٩٥٢– ١٩٥٩، الطبعة الأولى، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٥٩، ص٨١ وما بعدها؛ عبد المنعم إبراهيم الدسوقي الجميعى، الجذور التاريخية لفكرة الجمهورية في مصر، الطبعة الأولى، دار الكتاب الجامعى، القاهرة، ١٩٨١، ص ص٦٧–٦٨؛ هدى جمال عبد الناصر ٦٠ عاماً على ثورة ٢٣ يوليو. جمال عبد الناصر الأوراق الخاصة، الجزء الثاني، الثورة في سنواتها الأولى، مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٥، ص ١٢٧.

(٤) لمزيد من التفاصيل أنظر: سيد مرعى، أوراق سياسية، الجزء الثاني، من أزمة مارس إلى النكسة، المكتب المصري الحديث، القاهرة، ١٩٧٨، ص ٢٧٣ وما بعدها؛ عبد العظيم رمضان، عبد الناصر وأزمة مارس، دار روز اليوسف، القاهرة، ١٩٧٦، ص ١٦٠ وما بعدها.

(٥) محمد نجيب،كلمتى للتاريخ، دار الطباعة الحديثة، القاهرة،،١٩٨١ ص ص ٩٦ – ٩٧.

(٦) صلاح منتصر،من عرابى إلى عبد الناصر قراءة جديدة للتاريخ، الطبعة الأولى، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ١٠١.

(٧) محمد عبد الفتاح أبو الفضل، تأملات في ثورات مصر على ضوء قراءات تاريخية ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، الجزء الأول، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٤، ص ١٥٥.

(٨) خالد محيي الدين، والآن أتكلم، الطبعة الأولى، مركز الأهرام للترجمة والنشر، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ١٩٩٢، ص ص ٢٢٥ – ٢٢٦.

(٩)نفس المصدر، ص ٢٣٨.

(١٠)عبد اللطيف البغدادي، مذكرات عبد اللطيف البغدادي، الجزء الأول، المكتب المصرى الحديث، القاهرة، ١٩٧٧، ص ٨٦؛ خالد محيي الدين، المصدر السابق، ص ٢٤١، وجدير بالذكر أن عبد اللطيف البغدادى ذكر ص٨٦ أن هذا المؤتمر "كان متفقاً أن الذى سيحضره من أعضاء المجلس هم : جمال عبد الناصر وصلاح وعبد الحكيم فقط ، ولكن عندما علم محمد نجيب بإنعقاد هذا المؤتمر قرر أن يسافر هو أيضًا إلى الإسكندرية للاشتراك فيه وقام محمد نجيب بالسفر إلى هناك بالسكة الحديد، ورفض جمال ومن معه مرافقته في القطار وسافروا بالسيارة، بينما يذكر خالد محيي الدين ص ٢٤١ أن هذا المؤتمر كان من المفروض أن يتحدث فيه محمد نجيب وحده، وفوجئ نجيب بحضور عبد الناصر وعامر وصلاح والشيخ الباقورى، وتكلم جمال – خلافا لما كان مرتبا– وألقى خطابا شديدًا هاجم فيه المنافقين و"المخادعين"الذين يتمسحون في الديمقراطية والباحث يرجح رواية البغدادى؛ لأنه كان يكتب يومياته أثناء تلك الأزمة لأحساسه بالخطر الذى كان يعترض طريق الثورة على حد قوله، انظر: عبد اللطيف البغدادى، نفس المصدر، ج١، ص ٨٥.

(١١) قررت الثورة إنشاء "الحرس الوطنى" في ٢٥ أكتوبر ١٩٥٣ وذلك يضم عدد كبير من شباب مصر إلى هذا التنظيم وتدريبهم على حمل السلاح، وكيفية مقاومة المستعمر وقواته وذلك استعدادا لخوض معركة شعبية ضد الجنود البريطانيين في القنال من أجل أن تثبت وتؤكدلهم أن وجودهم بالمنطقة لن يحقق لهم أي هدف إستراتيجي بل لن يمكنهم حتى من الدفاع عن أنفسهم ووجودهم بالقنال، نقلاً عن عبد المحسن أبو النور، يروى الحقيقة عن ثورة ٢٣ يوليو، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة، ٢٠٠٣، ص ٣٤.

(١٢) عبد اللطيف البغدادى، المصدر السابق، ج١، ص ص ٨٦ – ٨٧؛ خالد محيي الدين، المصدر السابق، ص ٢٤١.

(١٣) محمد عبد الفتاح أبو الفضل، المرجع السابق، ج ١، ص ١٥٧، وجدير بالذكر أن مجلس قيادة الثورة كان يجتمع في مبنى مجلس قيادة الثورة بالجزيرة يوم الأحد من كل أسبوع،انظر: خالد محيي الدين، المصدر السابق، ص ٢٤١؛ عبد اللطيف البغدادى، المصدر السابق، ج ١، ص ٨٧.

(١٤) لمزيد من التفاصيل انظر:عبد اللطيف البغدادى، المصدر السابق، ج ١، ص ص ٨٧-٨٨؛ محمد نجيب، المصدر السابق، ص ص ١٧٩ – ١٨٠.

(١٥) كان من المقرر أن يشارك في الاحتفال جمال عبد الناصر وصلاح سالم واتصل نجيب بصلاح سالم وأبلغه أن يريد الحضور في الاحتفال، انظر: خالد محيي الدين، المصدر السابق، ص ٢٤٤.

(١٦) جدير بالذكر أن قرارًا صدر في يوم ١٤ يناير ١٩٥٤ من مجلس قيادة الثورة باعتبار جماعة الإخوان المسلمين حزبا سياسياً يطبق عليها أمر مجلس قيادة الثورة الخاص بحل الأحزاب السياسية، لمزيد من التفاصيل انظر: عبد الرحمن الرافعى، المرجع السابق، ص ١٠٥؛ عبد العظيم رمضان، الإخوان المسلمون والتنظيم السرى، مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٦، ص ١٣٠، وجدير بالذكر أن قرار حل الإخوان قد صدر بالإجماع ويؤكد خالد محيي الدين على ذلك قائلاً "أى بموافقتنا جميعاً بما فينا محمد نجيب، ومن هنا فإن تتصل نجيب فيما بعد من هذه الموافقة ليس متطابقا مع الحقيقة"، لمزيد من التفاصيل انظر: خالد محيي الدين، المصدر السابق، ص ٣٤٣، ولقد نكر محمد نجيب "لم أكن موافقاً على حل الإخوان"، انظر: محمد نجيب، المصدر السابق، ص ١٨٥، وتجدر الإشارة إلى أنه في الوقت الذى كان فيه محمد نجيب يشعر بتعاطف مع جماعة الإخوان المسلمين كان عبد الناصر يعتبرهم رجعيين وانتهازيين،انظر: محمد صابر عرب، أزمة مارس ١٩٥٤ في الوثائق البريطانية، بحث منشور في مجلة مصر الحديثة، العدد الثانى، مركز تاريخ مصر المعاصر، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ٤٦٣.

(١٧) خالد محيي الدين، المصدر السابق، ص ٢٤٥.

(١٨) لمزيد من التفاصيل انظر: عبد اللطيف البغدادى، المصدر السابق، ج ١، ص ٩٥ وما بعدها، خالد محيي الدين، المصدر السابق، ص ص ٢٤٦ – ٢٤٧، محمد عبد الفتاح أبو الفضل، المرجع السابق، ج١ ص ١٥٧؛ محمد ثروت، الأوراق السرية لمحمد نجيب أول رئيس لمصر، كتاب الجمهورية، الطبعة الثانية، دار الجمهورية للصحافة، القاهرة، ٢٠٠٧، ص ص ٥٠-٥١؛ عصام عبد الفتاح، محمد نجيب الرجل الذى صنعته ودمرته أقداره، كنوز للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٩، ص ١٠٧.

(١٩) عبد الرحمن الرافعى، المرجع السابق، ص ١١٧؛ وحيد رأفت، فصول من ثورة ٢٣ يوليو، الطبعة الأولى، دار الشروق، ١٩٧٨، ص ص ١٥٧ – ١٥٨.

(٢٠) أذاع صلاح سالم في الإذاعة نبأ قبول استقالة محمد نجيب وبرر الأمر تبريرات أثارت سخرية الناس ، لمزيد من التفاصيل انظر: خالد محيي الدين، المصدر السابق، ص ص ٢٥٥ – ٢٥٦؛ محمد ثروت، المرجع السابق، ص ٥١.

(٢١) عبد المحسن أبو النور، المصدر السابق، ص ٥٣ وما بعدها؛ محمد صابر عرب، المرجع السابق، ص ص ٤٦٤ – ٤٦٥، ولمزيد من التفاصيل انظر: عبد اللطيف البغدادى، المصدر السابق، ج١، ص ١٠٤ وما بعدها؛ خالد محيي الدين، المصدر السابق، ص ٢٥٧ وما بعدها؛ عبد العظيم رمضان، عبد الناصر وأزمة مارس، ص ١٦٨ وما بعدها؛ عاصم الدسوقى، مقامات ناصرية لكشف أكاذيب خصوم ناصر ١٩٩٣– ٢٠١٤، كتاب الجمهورية، دار الجمهورية للصحافة، يوليو ٢٠١٥، ص ٦١ وما بعدها.

(٢٢) عاصم محروس عبد المطلب، المثقفون وأزمة مارس ١٩٥٤، بحث منشور في دراسات في التاريخ الحديث والمعاصر مهداه إلى المؤرخ الكبير الأستاذ الدكتور يونان لبيب رزق، تحرير لطيفة محمد سالم، المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٣، ص ٧٦، ولمزيد من التفاصيل انظر: أحمد حمروش، قصة ثورة ٢٣ يوليو مصر والعسكريون، الجزء الأول، الطبعة الثانية، المؤسسة العربية الدراسات والنشر، ١٩٧٧، ص ص ٣٣٤ – ٣٣٥؛ عبد العظيم رمضان، المرجع السابق، ص ص١٧٤– ١٧٥.

(٢٣) أحمد حمروش، المرجع السابق، ص ٣٣٠.

(٢٤) نقلاً عن: جلال أمين ماذا حدث للثورة المصرية؟ أسباب ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ ودواعى الأمل والقلق وآفاق المستقبل، الطبعة الثانية، دار الشروق، القاهرة، ٢٠١٣، ص ١١٥.

(٢٥) كمال مغيث، هتافات الثورة المصرية ونصوصها الكاملة، الطبعة الأولى، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠١٤، ص ١٦٤.

(٢٦) عبد العظيم رمضان، المرجع السابق، ص ١٧٤.

(٢٧) عبد الرحمن الرافعى، المرجع السابق،ص ١١٨؛ عبد المنعم إبراهيم الدسوقى الجميعى، المرجع السابق، ص ٥٣.

(٢٨) جمال معوض شقرة، تاريخ مصر المعاصر "من ثورة ١٩١٩ إلى ثورة يوليو ١٩٥٢، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ٢٠١٦، ص ٩٩.

(٢٩) عاصم الدسوقى، المرجع السابق ص ٦٣، ولمزيد من التفاصيل انظر: عبد اللطيف البغدادي، المصدر السابق، ج ١، ص ١١١ وما بعدها؛ خالد محيي الدين، المصدر السابق، ص ٢٨٥؛ عبد الرحمن الرافعى، المرجع السابق، ص ١١٩ وما بعدها؛ أحمد حمروش، المرجع السابق، ص ص ٣٣٧ – ٣٣٨.

(٣٠) انظر: نص القرار منشور في مصر في القرن العشرين مختارات من الوثائق السياسية، المجلد الثانى، ثورة يوليو (١)، إشراف وتقديم رؤوف عباس حامد، محمد صابر عرب، دار الكتب والوثائق القومية، وحدة البحوث الوثائقية، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ٩٨.

(٣١) عبد اللطيف البغدادى، المصر السابق، ج١، ص ١١٣.

(٣٢) أحمد حمروش، المرجع السابق، ص ٣٣٩.

(٣٣) سيد مرعى، المصدر السابق، ج٢، ص ٢٨١.

(٣٤) عبد الرحمن الرافعى، المرجع السابق، ص ١٢٢؛ أحمد حمروش، المرجع السابق، ص ٣٣٩؛ سليمان حافظ، ذكرياتي عن الثورة، الطبعة الأولى، دار الشروق، ٢٠١٠، ص ١١٨.

(٣٥) خالد محيي الدين، المصدر السابق، ص ٢٩٠.

(٣٦) سليمان حافظ، المصدر السابق، ص ١١٩.

(٣٧) نقلاً عن: أحمد حمروش، المرجع السابق، ص ٣٤٠.

(٣٨) نقلاً عن: عبد المحسن أبو النور، المصدر السابق، ص ٥٨.

(٣٩) عبد اللطيف البغدادى، المصدر السابق، ج١، ص ص ١٢٦ – ١٢٧؛ خالد محيي الدين، المصدر السابق، ص ص ٢٩٣ – ٢٩٤؛ كرم شلبي، عشرون يوماً هزت مصر دراسة ووثائق في أزمة مارس، دار أسامة للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٧٦، ص ٢١.

(٤٠) نقلاً عن: خالد محيي الدين، المصدر السابق، ص ٢٩٤.

(٤١) نفس المصدر، ص ص ٢٩٤–٢٩٥؛ كرم شلبى، المرجع السابق، ص ٢٢.

(٤٢) كان جمال عبد الناصر قد تولى هذا المنصب واستمر فيه حتى ٧ مارس ١٩٥٤، انظر: أحمد حمروش، المرجع السابق، ص ٣٤٠.

(٤٣) لمزيد من التفاصيل انظر: مصر في القرن العشرين مختارات من الوثائق السياسية، المجلد الثانى ، ثورة يوليو (١)، ص ١٠٢.

(٤٤) محمد عبد الفتاح أبو الفضل، المرجع السابق، ص ١٦٦.

(٤٥) خالد محيي الدين، المصدر السابق، ص ٢٩٦؛ عبد المحسن أبو النور، المصدر السابق، ص ٥٨.

(٤٦) خالد محيي الدين، المصدر السابق، ص ٢٩٦.

(٤٧) لمزيد من التفاصيل انظر: عبد اللطيف البغدادى، المصدر السابق، ج ١، ص ص ١٤٤ – ١٤٦؛ محمد نجيب، المصدر السابق، ص ص ٢٠٣ – ٢٠٤؛ أحمد حمروش، المرجع السابق، ص ٣٤٢؛ عاصم الدسوقى، المرجع السابق، ص ٦٤.

(٤٨) عبد اللطيف البغدادى، المصدرالسابق،ج ١، ص ١٤٨ وما بعدها؛ عبد العظيم رمضان، المرجع السابق،ص ١٨٤؛ كرم شلبى،المرجع السابق، ص ٣٦.

(٤٩) محمد عبد الفتاح أبو الفضل، المرجع السابق، ص ١٦٩.

(٥٠) عبد المحسن أبو النور، المصدر السابق، ص ٦٠.

(٥١) أحمد حمروش، المرجع السابق، ص ٣٤٥.

(٥٢) محمد نجيب، المصدر السابق، ص ٢١١.

(٥٣) نقلا عن أحمد حمروش، المرجع السابق، ص ص ٣٤٦ – ٣٤٧.

(٥٤) لمزيد من النفاصيل انظر: عبد العظيم رمضان، المرجع السابق، ص ١٩١ وما بعدها.

(٥٥) نفس المرجع، ص ص ١٩٤ – ١٩٥.

(٥٦) محمد عبد الفتاح أبو الفضل، المرجع السابق، ص ١٦٩.

(٥٧) عبد المحسن أبو النور، المصدر السابق، ص ٦٠.

(٥٨) محمد عبد الفتاح أبو الفضل، المرجع السابق، ج ١، ص١٧٠.

(٥٩) هى أول تنظيم سياسى للثورة، وأُعلِن قيامها فى ٢٣ يناير ١٩٥٣، واتخذت "هيئة التحرير"العلم ثلاثى الألوان (الأحمر والأبيض والأسود) الذى أصبح علمًا لمصر الجمهورية بعد إعلان قيام الجمهورية وإنهاء حكم أسرة محمد على. انظر: رءوف عباس حامد، ثورة يوليو إيجابيتها وسلبياتها بعد نصف قرن دراسة تاريخية، كتاب الهلال، عدد يوليو ٢٠٠٣، ص ١٩٠، ولمزيد من التفاصيل عن هيئة التحرير انظر: عبد العظيم رمضان، الصراع الاجتماعى والسياسى فى مصر منذ قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ إلى نهاية أزمة مارس ١٩٥٤، مكتبة مدبولى، الطبعة الثانية، ١٩٨٩، ص ١٤٣ وما بعدها؛ حمادة حسنى أحمد محمد، التنظيمات السياسية لثورة يوليو ١٩٥٢ (١٩٥٣-١٩٦١) سلسلة تاريخ المصريين، عدد رقم ٢٢٠، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٢، ص٧٦ وما بعدها؛ أحمد زكريا الشلَّق، ثورة يوليو والحياة الحزبية النظام واحتواء الجماهير، سلسلة التاريخ: الجانب الآخر: إعادة قراءة التاريخ، العدد رقم ١٧، مركز الدراسات التاريخية، دار الشروق، الطبعة الأولى، ٢٠١٠، ص ١٢١ وما بعدها.

(٦٠) لمزيد من التفاصيل انظر: أحمد طعيمة، شاهد حق صراع السلطة نجيب-عبد الناصر-عامر-السادات، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة، ١٩٩٩، ص ٧٦ وما بعدها، وجدير بالذكر أن أحمد طعيمة ذَكر أن يوسف صديق استدعى قريبه صاوى أحمد صاوى رئيس اتحاد عمال النقل المشترك ومحمدى عبد القادر سكرتير الاتحاد حيث تم الاتفاق فى منزل الرئيس محمد نجيب مقابل مبلغ من المال على أن يقود الصاوى عملية اضراب واعتصام ضد مجلس قيادة الثورة مطالبين بتنفيذ قرار حل مجلس قيادة الثورة وعودة الضباط إلى الثكنات فورًا دون انتظار ليوم ٢٤ يوليو ١٩٥٤ المحدد طبقًا لقرارات ٢٥ مارس ١٩٥٤، ولكن صاوى أحمد صاوى ومحمدى عبد القادر غادرا منزل محمد نجيب وذهبا إلى هيئة التحرير وقابلا إبراهيم الطحاوى وأحمد طعيمة وأبلغاهما بمضمون لقائهما مع محمد نجيب، واتفق معهما أحمد طعيمة على أن يقوما بالاضراب والاعتصام مع تحويل الهتاف المتفق عليه مع محمد نجيب إلى المطالبة بإلغاء قرار حل مجلس قيادة الثورة وعودة الضباط إلى الثكنات. لمزيد من التفاصيل انظر: أحمد طعيمة، نفس المصدر، ص ص ٧٦-٧٩، وجدير بالذكر أن يوسف صديق قام بتكذيب هذه الرواية، وأكد على أن ما ورد فى حديث صاوى أحمد صاوى غير صحيح. لمزيد من التفاصيل انظر: منى مالك، يوسف صديق ودوره فى ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، الطبعة الأولى، الهيئة

المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٩، ص ص ٢٦٠ – ٢٦١.

(٦١) لمزيد من لتفاصيل انظر: عبد العظيم رمضان، المرجع السابق، ص ٢٠٠ وما بعدها؛ أمين عز الدين، تاريخ الطبقة العاملة المصرية منذ نشوءها حتى سنة ١٩٧٠، الطبعة الأولى، دار الغد العربى، القاهرة، ١٩٨٧، ص ٨٤٧ وما بعدها.

(٦٢) لمزيد من التفاصيل انظر: سيد مرعى، المصدر السابق،ج٢، ص ص ٢٩٦ – ٢٩٧؛ عبد العظيم رمضان، عبد الناصر وأزمة مارس، مرجع سبق ذكره، ص ٢٠٦؛ أمين عز الدين، المرجع السابق، ص ٨٤٨.

(٦٣) جدير بالذكر أن هناك من يرى أن مظاهرات العمال هى التى حسمت الموقف لصالح جمال عبد الناصر ومجلس قيادة الثورة، بينما هناك من يرى أنها لم تكن سوى تجميل للواجهة السياسية أخرجت الجماهير عن بَكرة أبيها إلى الشوارع، وكان عبد الناصر يعتمد على قوة الجيش، وقام الجيش يقوده الضباط الأحرار بالاندفاع للوقوف إلى جانب ناصر. لمزيد من التفاصيل انظر: عبد العظيم رمضان، الصراع الاجتماعى والسياسى فى مصر، مرجع سبق ذكره، ص ص ٢٠٤ – ٢٠٥؛ أمين عز الدين، المرجع السابق، ص ص ٨٥٠ – ٨٥٢؛ ريمون فلاور، مصر من قدوم نابليون حتى رحيل عبد الناصر، ترجمة سيد أحمد على الناصرى، تقديم ومراجعة يونان لبيب رزق، المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٠، ص ص ٣١٩ – ٣٢١.

(٦٤) ذكر جمال عبد الناصر أنه أراد بذلك أن يسبق خالد محى الدين ويوسف منصور صديق لأنهما كانا ينويان عمل نفس الشىء على حد قوله. انظر: عبد اللطيف البغدادى، المصدر السابق ، ج ١. ص ١٨١. وجدير بالذكر أن رواية الصاوى أحمد الصاوى تؤكد أن يوسف صديق عُرِضَ عليه أن يقوم بعمل اضراب مؤيد لتصفية الثورة مقابل مبلغ من المال. لمزيد من التفاصيل عن شهادة الصاوى أحمد الصاوى انظر: عبد العظيم رمضان، المرجع السابق، ص ص ٢١١ – ٢١٢.

(٦٥) خالد محى الدين، المصدر السابق، ص ص ٣١٢ – ٣١٣، ويؤكد خالد محى الدين أن عبد الناصر قال له بصراحة نادرة: "لما لقيت المسألة مش نافعة قررت اتحرك، وقد كلفنى الأمر أربعة آلاف جنيه" انظر: خالد محى الدين، المصدر السابق، ص ٢٩٨.

(٦٦) محمد صابر عرب، المرجع السابق، ص ٤٦٧.

(٦٧) لمزيد من التفاصيل انظر: عبد اللطيف البغدادى، المصدر السابق، ج ١، ص

١٥٥، ١٦٠؛ عبد الرحمن الرافعى، المرجع السابق، ص ص ١٢٣ – ١٢٤؛ عبد العظيم رمضان، المرجع السابق، ص ٢٠٥.

(٦٨) عبد المحسن أبو النور، المصدر السابق، ص٦١؛ محمد عبد الفتاح أبوالفضل، المرجع السابق،ج ١، ص ١٧٢.

(٦٩) نقلا عن: عبد الرحمن الرافعى، المرجع السابق، ص ١٢٤.

(٧٠) أمين عز الدين، المرجع السابق، ص ٨٥٢.

(٧١) محمد صابر عرب، المرجع السابق، ص ٤٦٨.

(٧٢) لمزيد من التفاصيل انظر: مصر فى القرن العشرين مخنارات من الوثائق السياسية، المجلد الثانى، ثورة يوليو (١) ، مصدر سبق ذكره، ص ١١٠ وما بعدها؛ هدى جمال عبد الناصر، ٦٠ عامًا على ثورة ٢٣ يوليو، جمال عبد الناصر: الأوراق الخاصة، الجزء الثانى، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦٤.

(٧٣) رفعت يونان، المرجع السابق، ص ١٢٢.

(٧٤) عاصم الدسوقى، المرجع السابق، ص ٦٥، ولمزيد من التفاصيل انظر: عبد الرحمن الرافعى، المصدر السابق، ص ١٢٦ وما بعدها.

(٧٥) نقلا عن: محمد صابر عرب، المرجع السابق، ص ٤٦٩، وتؤكد التقارير البريطانية على أن تحفظ نجيب على اتفاقية الجلاء أمر له علاقة مباشرة بموقفه من جمال عبد الناصر ومحاولة اتخاذ الاتفاقية وسيلة لإثارة الرأى العام ضد النظام وهو ما كان عبد الناصر على علم به، ولذا فقد تمكن بمهارة من السيطرة على الموقف. نقلا عن نفس المرجع، ص ٤٦٩.

(٧٦) لمزيد من التفاصيل انظر: عبد المحسن أبو النور، المصدر السابق، ص ص ٦٢– ٦٣، عبد الرحمن الرافعى، المرجع السابق، ص ١٣٠ وما بعدها، محمود صلاح، محاولة اغتيال جمال عبد الناصر من قضايا الإخوان المسلمين، مدبولى الصغير، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ٧ وما بعدها.

(٧٧) لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع انظر: عبد اللطيف البغدادى، المصدر السابق، ج ١، ص ١٩١؛ عبد الرحمن الرافعى، المرجع السابق، ص ١٣٥؛ محمود صلاح، المرجع السابق، ص ٩٥ وما بعدها.

(٧٨) تحية جمال عبد الناصر، ذكريات معه، دار الشروق، الطبعة الثانية، ٢٠١٢، ص ٨٤.

(٧٩) نقلا عن: محمد صابر عرب، المرجع السابق ص ٤٦٩، ويرى البعض أن "محمد نجيب اتهم (ظلمًا بالتأكيد) بأنه متواطىء مع المهاجمين" انظر: ماسيمو كامبانينى. تاريخ مصر الحديث من النهضة فى القرن التاسع عشر إلى مبارك، ترجمة عماد البغدادى، مراجعة علمية عماد أبو غازى، المجلس الأعلى للثقافة ٢٠٠٦، ص ١١٥.

(٨٠) عبد اللطيف البغدادى، المصدر السابق، ج ١، ص ١٩١، عبد الرحمن الرافعى، المرجع السابق، ص ١٣٥.

(٨١) طارق حبيب، صفحات من ملفات الثورة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٣، ص ٦٠.

(٨٢) ويرى البعض تحالف محمد نجيب مع الوفد والإخوان فى أزمة مارس لم يكن يعنى شيئًا موضوعيًا، فمحمد نجيب يلجأ إلى القوى التى ساهم فى ضربها لمواجهة عبد الناصر، أو هذه القوى تلجأ إلى محمد نجيب لتصفية عبد الناصر، انظر: محمد أنيس، محمد نجيب أمام التاريخ. مقال منشور بمجلة الهلال، عدد أكتوبر ١٩٨٤، ص ٣٣.

(٨٣) نقلا عن: محمد صابر عرب، المرجع السابق، ص ص ٤٦٩ – ٤٧٠.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المصادر:

أ- وثائق منشورة

- مصر في القرن العشرين مختارات من الوثائق السياسية، المجلد الثانى، ثورة يوليو (١)، إشراف وتقديم رؤوف عباس حامد، محمد صابر عرب، دار الكتب والوثائق القومية، وحدة البحوث الوثائقية، القاهرة، ٢٠٠٢.
- هدى جمال عبد الناصر، ٦٠ عاماً على ثورة ٢٣ يوليو. جمال عبد الناصر الأوراق الخاصة، إعداد هدى جمال عبد الناصر، مكتبة الأسرة، الجزء الأول، جمال عبد الناصر طالباً وضابطاً، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٥،ص.
- هدى جمال عبد الناصر ٦٠ عاماً على ثورة ٢٣ يوليو. جمال عبد الناصر الأوراق الخاصة، الجزء الثاني، الثورة في سنواتها الأولى، مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٥.

ب- المذكرات السياسية

- أحمد طعيمة، شاهد حق صراع السلطة نجيب-عبد الناصر-عامر-السادات، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة، ١٩٩٩.
- تحية جمال عبد الناصر، ذكريات معه، دار الشروق، الطبعة الثانية، ٢٠١٢.
- خالد محيي الدين، والآن أتكلم، الطبعة الأولى، مركز الأهرام للترجمة والنشر، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ١٩٩٢.
- رياض سامى، شاهد على عصر الرئيس محمد نجيب، إعداد محمد ثروت، الطبعة الأولى، المكتب المصرى الحديث، القاهرة، ٢٠٠٢.
- سليمان حافظ، ذكرياتي عن الثورة، الطبعة الأولى، دار الشروق، ٢٠١٠.
- سيد مرعى، أوراق سياسية، الجزء الثاني، من أزمة مارس إلى النكسة، المكتب المصري الحديث، القاهرة، ١٩٧٨.

- عبد اللطيف البغدادي، مذكرات عبد اللطيف البغدادي، الجزء الأول، المكتب المصرى الحديث، القاهرة، ١٩٧٧.
- عبد المحسن أبو النور، يروى الحقيقة عن ثورة ٢٣ يوليو، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة، ٢٠٠٣، ص ٣٤.
- محمد نجيب، مصير مصر، دار ديوان للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٩٥.
- محمد نجيب، كلمتى للتاريخ، دار الطباعة الحديثة، القاهرة،١٩٨١.

ثانيًا: المراجع العربية:

- اجاريشيف، جمال عبد الناصر، ترجمة سامى عمارة، دار التقدم،موسكو،١٩٨٣.
- أحمد حمروش، قصة ثورة ٢٣ يوليو مصر والعسكريون، الجزء الأول، الطبعة الثانية، المؤسسة العربية الدراسات والنشر، ١٩٧٧.
- أحمد زكريا الشلَّق، ثورة يوليو والحياة الحزبية النظام واحتواء الجماهير، سلسلة التاريخ: الجانب الآخر: إعادة قراءة التاريخ، العدد رقم ١٧، مركز الدراسات التاريخية، دار الشروق، الطبعة الأولى، ٢٠١٠.
- آرثر جولد شميت"الابن" قاموس تراجم مصر الحديثة، ترجمة وتعليق عبد الوهاب بكر، الطبعة الأولى، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٣.
- أمين عز الدين، تاريخ الطبقة العاملة المصرية منذ نشوءها حتى سنة ١٩٧٠، الطبعة الأولى، دار الغد العربى، القاهرة، ١٩٨٧.
- بثينة عبد الرحمن التكريتى، جمال عبد الناصر نشأة وتطور الفكر الناصر، مركز دراسات الوحدة العربية،الطبعة الأولى، بيروت، ٢٠٠٠.
- جلال أمين ماذا حدث للثورة المصرية؟ أسباب ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ ودواعى الأمل والقلق وآفاق المستقبل، الطبعة الثانية، دار الشروق، القاهرة، ٢٠١٣.

- جمال معوض شقرة، تاريخ مصر المعاصر "من ثورة ١٩١٩ إلى ثورة يوليو ١٩٥٢، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ٢٠١٦.
- جوان فوتشر كنج، معجم تاريخ مصر، ترجمة عنان على الشهاوى، مراجعة عاصم الدسوقى، الطبعة الأولى، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة.
- حمادة حسنى أحمد محمد، التنظيمات السياسية لثورة يوليو ١٩٥٢ (١٩٥٣-١٩٦١) سلسلة تاريخ المصريين، عدد رقم ٢٢٠، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٢.
- رءوف عباس حامد، ثورة يوليو إيجابيتها وسلبياتها بعد نصف قرن دراسة تاريخية، كتاب الهلال، عدد يوليو ٢٠٠٣.
- ريمون فلاور، مصر من قدوم نابليون حتى رحيل عبد الناصر، ترجمة سيد أحمد على الناصرى، تقديم ومراجعة يونان لبيب رزق، المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٠.
- صلاح منتصر، من عرابى إلى عبد الناصر قراءة جديدة للتاريخ، الطبعة الأولى، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٣.
- طارق حبيب، صفحات من ملفات الثورة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٣.
- عاصم الدسوقى، مقامات ناصرية لكشف أكاذيب خصوم ناصر ١٩٩٣- ٢٠١٤، كتاب الجمهورية، دار الجمهورية للصحافة، يوليو ٢٠١٥.
- عبد الرحمن الرافعي، ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ تاريخنا القومى في سبع سنوات ١٩٥٢- ١٩٥٩، الطبعة الأولى، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٥٩.
- عبد العظيم رمضان، الإخوان المسلمون والتنظيم السرى، مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٦.
- عبد العظيم رمضان، الصراع الاجتماعى والسياسى فى مصر منذ قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ إلى نهاية أزمة مارس ١٩٥٤، مكتبة مدبولى،

الطبعة الثانية، ١٩٨٩.

- عبد العظيم رمضان، عبد الناصر وأزمة مارس، دار روز اليوسف، القاهرة، ١٩٧٦
- عبد المنعم إبراهيم الدسوقي الجميعى، الجذور التاريخية لفكرة الجمهورية في مصر، الطبعة الأولى، دار الكتاب الجامعى، القاهرة، ١٩٨١.
- عصام عبد الفتاح، محمد نجيب الرجل الذى صنعته ودمرته أقداره، كنوز للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٩.
- فؤاد شاكر، حصاد القرن العشرين رجال صاغوا القرن، مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠١.
- كرم شلبي، عشرون يوماً هزت مصر دراسة ووثائق في أزمة مارس، دار أسامة للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٧٦.
- كمال مغيث، هتافات الثورة المصرية ونصوصها الكاملة، الطبعة الأولى، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠١٤.
- ماسيمو كامبانينى. تاريخ مصر الحديث من النهضة فى القرن التاسع عشر إلى مبارك، ترجمة عماد البغدادى، مراجعة علمية عماد أبو غازى، المجلس الأعلى للثقافة ٢٠٠٦.
- محمد ثروت، الأوراق السرية لمحمد نجيب أول رئيس لمصر، كتاب الجمهورية، الطبعة الثانية، دار الجمهورية للصحافة، القاهرة، ٢٠٠٧.
- محمد عبد الفتاح أبو الفضل، تأملات في ثورات مصر على ضوء قراءات تاريخية ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، الجزء الأول، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٤.
- محمود صلاح، محاولة اغتيال جمال عبد الناصر من قضايا الإخوان المسلمين، مدبولى الصغير، القاهرة، ٢٠٠٦.
- منى مالك، يوسف صديق ودوره فى ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، الطبعة الأولى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٩.
- وحيد رأفت، فصول من ثورة ٢٣ يوليو، الطبعة الأولى، دار الشروق، ١٩٧٨.

- يونان لبيب رزق، تاريخ الوزارات المصرية ١٨٧٨م – ١٩٥٣م، الطبعة الثانية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٨.

ثالثًا: المقالات والبحوث:

- عاصم محروس عبد المطلب، المثقفون وأزمة مارس ١٩٥٤، بحث منشور في دراسات في التاريخ الحديث والمعاصر مهداه إلى المؤرخ الكبير الأستاذ الدكتور يونان لبيب رزق، تحرير لطيفة محمد سالم، المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٣.
- محمد أنيس، محمد نجيب أمام التاريخ. مقال منشور بمجلة الهلال، عدد أكتوبر ١٩٨٤.
- محمد صابر عرب، أزمة مارس ١٩٥٤ في الوثائق البريطانية، بحث منشور في مجلة مصر الحديثة، العدد الثانى، مركز تاريخ مصر المعاصر، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠٠٢.

رابعًا: الدوريات:

- مجلة الهلال، أكتوبر ١٩٨٤.
- مجلة مصر الحديثة، العدد الثانى، مركز تاريخ مصر المعاصر، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠٠٢.